الغلاف

جورج شاهين

بعدما بلغ النزوح السوري ما لا يحتمله المجتمع المضيف تكليف العميد البيسري إستئناف "برامج العودة"

قفز ملف النازحين السوريين مجددا الى واجهة الاحداث في الاسابيع الماضية على الساحة اللبنانية، نتيجة التطورات الامنية التي شهدتها بعض المناطق على مساحة لبنان من شماله الى جنوبه ومن عمق البقاع الى جبل لبنان وبيروت، والتي تورط فيها نازحون سواء في ما بينهم داخل المخيمات وخارجها او مع المجتمع المضيف

ما اضيف الى اسبابها ايضا، توسع عمليات التسرب غير الشرعي عبر العديد من النقاط الحدودية غير الشرعية المتعددة على طول الحدود اللبنانية - السورية الشمالية والشرقية، ما دفع بالجيش والقوى الامنية الى اعادتهم الى الاراضي السورية، بناء على طلب اللجنة الوزارية المكلفة متابعة عودة النازحين السوريين الى بلدهم بأمان تنفيذا للقرار الصادر عن المجلس الاعلى للدفاع في 2019/4/24. كما طلبت اللجنة من الجيش والاجهزة الامنية التشدد في التدابير والاجراءات بمنع دخول السوريين بالطرق غير الشرعية وغير الحائزين الوثائق الرسمية والقانونية.

اللافت ان بعض المنظمات الاممية حاولت التعاطي مع هذه التطورات من منطلق تكبيل دور الدولة اللبنانية في تطبيق القوانين والقرارات الرسمية الصادرة عن اللجنة الوزارية، وهي قرارات تضمن مصلحة لبنان العليا وتحمي حقوق المواطنين وتنظم شؤون النازحين الى حين عودتهم الامنة الى بلادهم. علما ان القوانين اللبنانية لا تتعارض مع ضمان الحقوق الانسانية. وقد اثبت لبنان منذ استقلاله، ومع بدء الاحداث السورية حرصه التام على الحق الانساني وحريته اكثر من الاخرين. عدا ان هذه الهيئات الدولية لم تسع الى فهم الاسباب الحقيقية لاعادة المتسربين من السوريين المقيمين في بلادهم، وقد دخلوا لبنان خلسة على طرقات غير شرعية ومن مناطق سورية آمنة، فجاءت مواقفها استفزازية وولدت ردود فعل شعبية مرفوضة.

ردا على عدم الاهتمام الدولي ولا مبالاته في تسهيل اعادة النازحين السوريين الى ديارهم، ونتيجة الفوضى التي ترافق هذا الملف على كل المستويات، اتخذت بعض

العميد البيسري: ادعو الاخوة السوريين الى تسوية اوضاعهم

تنفيذا للمهمة التي كلف بها، بدأ المدير العام للامن العام بالانابة العميد الياس البيسري سلسلة اتصالات على المستوين الاممي والديبلوماسي ومع الهيئات المعنية، خصوصا مسؤولي المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) للتحضير للمرحلة المقبلة، ووضع القرارات الرسمية موضع التنفيذ بشكل سريع ومن دون تسرع، وفق ما اوضح العميد البيسري لـ"الامن العام".

■ ما هي الالية التي ستعتمد لتنفيذ القرارات الاخيرة للجنة الوزارية والخطوات المقررة لاستئناف المهام؟

□ هذه المهمة الوطنية التي تم تكليفي بها هي استمرار لدور المديرية والمهمات التي قامت بها في المرحلة السابقة لجهة تنظيم رحلات العودة الامنة والطوعية للنازحين السوريين المسجلين على لوائح UNHCR، او اي سوري يرغب في العودة من طريق الامن العام او الانتقال مباشرة عبر المعابر الحدودية الشرعية، وان المديرية ستقوم بما يتوجب لتسوية اوضاعهم وتسهيل اجراءات العودة. وكما كانت الامور تجري، ستدعو المديرية السوريين المقيمين على الاراضي اللبنانية الراغبين في العودة الى سوريا، التقدم من مراكز الامن العام وتسجيل اسمائهم. ثم يتم التواصل مع الاشقاء السوريين لضمان العودة الامنة والكريمة لهم، ثم تتم التحضيرات اللوجستية مع الجانب السوري لنقلهم الى الداخل السوري بمواكبة من موظفي المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما يحقق مصلحة لبنان العليا والشعب السوري الذي من حقه ان يعود الى بلده اليوم قبل الغد، كي لا يخسر ارضه ويفقد تاريخه.

■ كيف سيتم توزيع المهام الصادرة عن اللجنة الوزارية، وما هي آلية التنسيق بين الوزارات والاجهزة والمؤسسات المعنية؟

□ البيان الصادر عن الاجتماع في السرايا الحكومية برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي في تاريخ 26 نيسان الماضي، وزع المهام والقرارات على الوزارات المعنية خصوصا وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل، كما كلف الاجهزة العسكرية والامنية مهمات حفظ الامن وتنفيذ القرارات ذات الصلة. وسيتم التنسيق بين كل الاجهزة والمؤسسات المعنية بشكل دائم ومستمر، اضافة الى عقد اجتماعات دورية واستثنائية كلما دعت الحاجة، لحسن التنسيق والتنفيذ، وهذا امر طبيعي درجت عليه القطاعات الامنية برعاية السلطات الرسمية.

■ هل من مخاوف امنية بعدما تعددت الهواجس في شأن الوضع الامني نتيجة بعض الاحداث التي كان النازحون السوريون سببا فيها؟

□ الامن خط احمر، ولن تسمح الدولة لأي كان يقيم على اراضيها بخرقه، او التسبب باحداث امنية تضر بالاستقرار العام، وهذه من مسؤولية المؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية التي تقوم مجتمعة، بما يتوجب عليها من مهمات لضمان السلم الاهلي وحماية المواطنين والمقيمين على الرغم من الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعيشها عسكريوها. وهنا اطلب من الاخوة السوريين المقيمين في لبنان الالتزام بالقوانين اللبنانية وعدم العبث بالامن، وادعوهم الى تسوية اوضاعهم والتقيد بنظام الاقامة، وعدم السماح لأي كان باستغلالهم للقيام بأعمال مخلة بالامن مهما تكن الاسباب والمغريات، والعيش بسلام مع المجتمعات المضيفة حتى عودتهم الى وطنهم.

المؤسسات المعنية والمجالس البلدية في اكثر من منطقة اجراءات محلية لتنظيم الوجود السوري المتفلت، للتخفيف من انعكاساته الامنية والاجتماعية، وضرره على قطاع العمل وقوانينه بسبب المنافسة مع اليد العاملة اللبنانية، حيث شهدت بعض المدن والبلدات احتجاجات على هذا التفلت بشكل خاص، والذي ينذر بعواقب وخيمة اذا لم تتم معالجته سريعا. شرارة الاحداث التي شهدتها سوريا على مدى 12 عاما والتي توسعت لتشمل المحافظات والمدن السورية، اسفرت عن انطلاق موجات النزوح في اتجاه الدول المجاورة، كالاردن وتركيا ولبنان الذي نال النصيب الاكبر نتيجة الاحداث التي ادت الى عمليات نزوح قدرت بعشرات الالاف يوميا، والذين دخلوا الاراضي اللبنانية من دون اي خطة رسمية او برنامج تلق، كما كان الوضع سائدا في على الحدود السورية - التركية والسورية - الاردنية. ومما زاد من نسبة دخول النازحين السوريين وبكثافة الى لبنان، توسع سيطرة مسلحي الدولة الاسلامية في سوريا والعراق "داعش" التي ولدت في منطقة الموصل العراقية في حزيران 2014 وتوسعت في اتجاه ◄

◄ الداخل السوري، وغيرها من المجموعات الارهابية والتكفيرية.
نتيجة هذه الفوضى، غابت مشاريع الدولة اللبنانية لاستيعاب كثافة النزوح لصالح المشاريع المقدمة من الهيئات الدولية والاممية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني التي اخذت على عاتقها تنظيم النزوح السوري تحت انظار مؤسسات الدولة، وانتشر النازحون في اكثر من 1300 نقطة عشوائية على مساحة لبنان بمختلف محافظاته واقضيته.
لم تنجح المحاولات المستمرة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة منذ ذلك التاريخ الى ان انطلقت قوافل العودة الطوعية التي نظمتها المديرية العامة للامن العام منذ العام 2018، وبدأ مسلسلها في ايار 2018 بعد تجربتين اولاها في منتصف كانون الثاني وثانيها في 18 نيسان منذ ذلك العام، بالتعاون بين الامن العام والسلطات السورية المعنية، وبمواكبة مباشرة من موظفي المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والصليب الاحمر اللبناني، بالتزامن مع توسع المناطق الامنة في سوريا لاسيما في مناطق القلمون الغربي وريف دمشق الغربي ومن شبعا في اتجاه بيت جن والسويداء ودرعا، وتحديدا تلك المحاذية للحدود اللبنانية - السورية التي نزح مواطنوها في اتجاه عرسال وقرى البقاعين الشمالي والاوسط وشبعا ومحيطها، وقد تزامنت مع عمليات العودة الفردية المتواصلة يوميا. وكانت رحلات العودة الطوعية والامنة، قد بدأت اواخر حزيران 2018 ككرة ثلج وامتدت بشكل منتظم واسبوعي.
استمرت قوافل العودة بانتظام الى حين انتشار جائحة كورونا التي اجتاحت لبنان ودول المنطقة والعالم في نهاية العام 2019، فتوقفت عمليات تنظيم رحلات العودة لثلاث سنوات تقريبا الى ان استؤنفت في نهاية العام 2022 بشكل محدود، على وقع مجموعة من المحاولات لتنظيمها بشكل اشمل واوسع في ظل استمرار معارضة دولية واممية لم تكن خافية على احد، ترجمتها

حكومات غربية ربطت برامج العودة اللبنانية بالموقوفين السوريين بنسبة 60 الى 65% منها، بحيث ضاقت معها سبل العيش في المجتمعات المضيفة، وباتت المقارنة واسعة وخطيرة نتيجة الانهيار المالي، فتراجعت قيمة العملة الوطنية الى ادنى المستويات لتبدأ جداول المقارنة بين ما يناله النازحون من مساعدات دولية واممية بالعملات الاجنبية في مقابل ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع اللبناني.
بناء على ما تقدم، ترأس رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الاربعاء في 26 نيسان الماضي اجتماعين للبحث في ملف النازحين السوريين في لبنان، ضم الاول وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بو حبيب، وزير العدل القاضي هنري خوري، وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار، وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي، وزير العمل مصطفى بيرم، قائد الجيش العماد جوزف عون، المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان، المدير العام للامن العام بالانابة العميد الياس البيسري، المدير العام لرئاسة الجمهورية انطوان شقير، الامين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكية، والامين العام المجلس الاعلى للدفاع اللواء محمد المصطفى، رئيس مكتب شؤون المعلومات في

المديرية العامة للامن العام العميد يوسف الداتا الخاصة بالنازحين السوريين على مدور ومستشاري الرئيس ميقاتي سمير الضاهر وزياد ميقاتي.
في ختام الاجتماع اعلن الوزير حجار عددا من القرارات التي اتخذت:
1- التأكيد على قراري مجلس الوزراء، الاول رقم 38 تاريخ 2014/10/23 المتعلق بورقة سياسة النزوح السوري الى لبنان، والثاني رقم 2 تاريخ 2020/7/14 المتعلق بعرض وزارة الشؤون الاجتماعية لورقة السياسة العامة لعودة النازحين. كذلك التأكيد على التدابير والاجراءات المتخذة تنفيذا لقرار المجلس الاعلى للدفاع تاريخ 2019/4/24، من الجيش والاجهزة الامنية كافة بحق المخالفين خاصة لجهة الداخلين بصورة غير شرعية وغير الحائزين الوثائق الرسمية والقانونية.
2- الاستمرار في متابعة العودة الطوعية للنازحين السوريين، مع مراعاة ما تفرضه الاتفاقيات والقوانين لناحية المحافظة على حقوق الانسان، وذلك تحت اشراف الوزارات والادارات المختصة لاسيما وزارة الشؤون الاجتماعية والمديرية العامة للامن العام.
3- الطلب من المفوضية العليا لشؤون النازحين، ضمن مهلة اقصاها اسبوع من تاريخه، تزويد وزارة الداخلية والبلديات انواعها، على ان تسقط صفة النازح عن كل شخص يغادر الاراضي اللبنانية.
4- الطلب من الاجهزة الامنية التشدد في ملاحقة المخالفين ومنع دخول السوريين بالطرق غير الشرعية.

ميقاتي يترجم قرار لجنة النازحين

في خطوة عدت ترجمة لما انتهت اليه اعمال اللجنة الوزارية المكلفة ملف النازحين السوريين، اصدر رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي الخميس 27 نيسان الماضي، قرارا كلف بموجبه المدير العام للامن العام بالانابة العميد الياس البيسري متابعة موضوع اعادة النازحين السوريين، لتأمين العودة الامنة والطوعية لهم وتنفيذ مقررات اللجنة الوزارية. واشار القرار ايضا الى انه تم تكليف العميد البيسري التواصل في هذا الخصوص مع الجهات السورية المعنية، والاستعانة بمن يراه مناسبا من الادارات العامة والمؤسسات العامة وهيئات المجتمع المدني في سبيل انفاذ المهمة المطلوبة".

5- الطلب من وزارتي الداخلية والبلديات والشؤون الاجتماعية اجراء المقتضى القانوني لناحية تسجيل ولادات السوريين على الاراضي اللبنانية بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون النازحين.
6- الطلب من الدول الاجنبية المشاركة في تحمل اعباء النزوح السوري خاصة مع تزايد اعداد النازحين في ضوء تفاقم الازمة الاقتصادية.
7- الطلب من وزارة العمل، وبالتنسيق مع المديرية العامة للامن العام، التشدد في مراقبة العمالة ضمن القطاعات المسموح بها.
8- الطلب من وزير العدل البحث في امكان تسليم الموقوفين والمحكومين الى الدولة السورية بشكل فوري مع مراعاة القوانين والاتفاقات ذات الصلة وبعد التنسيق في هذا الخصوص مع الدولة السورية.
9- تكليف وزيري الشؤون الاجتماعية والعمل والامين العام للمجلس الاعلى للدفاع والمدير العام للامن العام بالانابة، متابعة تنفيذ مقررات اللجنة والتنسيق في شأنها مع الجانب السوري ورفع تقارير دورية في هذا الخصوص الى اللجنة الوزارية.
اما الاجتماع الثاني فقد ضم كلا من وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار، وزير الداخلية القاضي بسام مولوي، المدير العام للامن العام بالانابة العميد الياس البيسري، منسق الامم المتحدة للشؤون الانسانية عمران رزا، ممثل مكتب المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ايفو فرايجسن، والمدير العام لرئاسة الجمهورية انطوان شقير.
قال الوزير حجار في اعقابه انه تم تبليغ المفوضية بالمقررات الاساسية التي تعنى بالنازحين السوريين وبالداتا، وتم التوافق على ان تبدأ المفاوضات في اليوم التالي بموضوع كيفية التسليم، على ان تسلم الداتا في الاسبوع الاول من ايار حدا اقصى، وان الاجتماعات ستبقى مفتوحة وقد شكلت لجنة للمتابعة.